شرح

بُلُوغُ المَرَام

مِنْ

أَدِلَّةِ الأَحْكَامِ

لفضيلة الشيخ

د. عبد المحسن بن محمد القاسم

إمام وخطيب المسجد النبوي الشريف

بسم الله الرحمن الرحيم

شرح مقدمة متن بلوغ المرام

للاشتراك في البرنامج

لمشاهدة الشرح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى نِعَمِهِ الظَّاهِرَةِ وَالبَاطِنَةِ قَدِيماً وَحَدِيثاً، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى نَبِيِّهِ وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الَّذِينَ سَارُوا فِي نُصْرَةِ دِينِهِ سَيْراً حَثِيثاً، وَعَلَى أَتْبَاعِهِمُ الَّذِينَ وَرِثُوا عِلْمَهُمْ ــ وَالعُلَمَاءُ وَرَثَةُ الأَنْبِيَاءِ ــ أَكْرِمْ بِهِمْ وَارِثاً وَمَوْرُوثاً.

الشَّرْحُ:

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ، وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ. أَمَّا بَعْدُ:

قال رحمه الله في مقدمة بلوغ المرام: (**الحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى نِعَمِهِ الظَّاهِرَةِ وَالبَاطِنَةِ قَدِيماً وَحَدِيثاً**)

نشرع في هذا اليوم في شرح كتاب «**بُلُوغُ المَرَامِ مِنْ أَدِلَّةِ الْأَحْكَامِ**» للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني رحمه الله المتوفى سنة ثمان مئة واثنتين وخمسين للهجرة.

وأما ترجمته فهو أظهر من أن يُترجَم له فهو الملقب بالحافظ، وأما كتابه هذا فهو كتاب عظيم مختصر نافع مفيد امتاز بعدة أمور:

الأمر الأول: أنه لم يقتصر على الصحيحين فقط، أو على كتب السنن فقط، بل اعتمد على أصول الكتب الحديثية، فقلَّ أن تجد حديثاً في الأحكام إلا وقد وضعه المصنف فيه.

الأمر الثاني: أنه قصر كتابه هذا على ذكر الأحكام فقط دون السيرة ودون الغزوات وغير ذلك لذلك قال: (**مِنْ أَدِلَّةِ الْأَحْكَامِ**)

الأمر الثالث: امتاز كتابه ــ رحمه الله ــ بأنه يقتصر في الحديث على الشاهد؛ لذا تجد أحاديثه في الغالب قصيرة؛ ليسهل الاستدلال بها، وأيضاً تيسيراً لمن يرغب في حفظه.

الأمر الرابع: أنه في جلِّ الأحاديث - إن لم يكن كلها - يذكر درجة الحديث إذا لم يكن في الصحيحين سواء ممن يذكر تصحيحه أو تضعيفه أو إذا لم يجد ذلك هو رحمه الله يحكم على الحديث.

وقد سار رحمه الله في ترتيبه لأحاديث الأحكام على المذهب الشافعي؛ لكونه رحمه الله قد عاش في بلد انتشر فيه المذهب الشافعي فسار فيه على ذلك الترتيب.

وأما أهميته فأمران:

الأمر الأول: ذكره بأنه (**وَيَسْتَعِينُ بِهِ الطَّالِبُ المُبْتَدِي**).

والأمر الثاني: (**وَلَا يَسْتَغْنِي عَنْهُ الرّاغِبُ الْمُنْتَهِي**).

وثمرته، يعني ثمرة من يحفظ هذا الكتاب: يكون من بين أقرانه نابغاً.

ومقصد المصنف رحمه الله من تصنيفه أمران:

الأمر الأول: جمع الأحاديث.

الأمر الثاني - وهو الأهم -: حفظ هذا الكتاب لذلك قال: (**لِيَصِيرَ مَنْ يَحْفَظُهُ**).

لذا قال رحمه الله: (**الحَمْدُ لِلّهِ عَلَى نِعَمِهِ الظَّاهِرَةِ وَالبَاطِنَةِ**) «الحَمْدُ» الألف واللام هنا للاستغراق، والمراد بالاستغراق أي: الكل، أي: مستغرِقاً لجميع الأمور من المحامد.

وضابط «ال» التي للاستغراق أنه إن وُضِعَ مكانها كلمة «كل» فهي للاستغراق، فمعنى هذه الكلمة: كل حمد فهو لله على الإطلاق.

وقوله: «الحَمْدُ» يكون الأمر قد أتي بالحمد إذا اشتمل على ثلاثة أمور:

الأمر الأول: ذكر محاسن المحمود مثل: الرب، تقول يا رب أنت كريم وأنت غفور، فهنا ذكر محاسنه.

الأمر الثاني: الحب لذلك المحمود مثل الرب هنا.

الأمر الثالث: التعظيم.

فإذا اشتمل الحمد على هذه الأمور الثلاثة كان حمداً لله عز وجل حقيقياً، ويجوز حمد البشر لا حمداً مطلقاً؛ لأن جميع المحامد لله. فيجوز أن تقول للبشر: أنا أحمدك على كرمك، وتقول: أحمدك على أخلاقك. ولا يجوز أن تقول للمخلوق: جميع المحامد لك أو الحمد لك.

والفرق بين الحمد والشكر أن الحمد يكون في مقابل نعمة وفي غير نعمة، أما الشكر فيكون في مقابل نعمة، مثل: شخص يعطيك مالاً فتشكره عليه، والشكر أعم من وجه آخر وهو أنه يكون باللسان وبالقلب وبالجوارح، أما الحمد فيكون باللسان وبالقلب ولا يكون هناك حمداً بالجوارح.

وقوله: (**لِلّهِ**) مأخوذ من أَلَهَ يَأْلَهُ فهو مَأْلُوه أي: معبود، يعني: جميع المحامد لمعبودي الرب سبحانه وتعالى (**عَلَى نِعَمِهِ**) أي: عطاياه (**الظَّاهِرَةِ**) يعني: التي تُرَى، مثل ما أعطانا من الثياب والطعام والشراب، (**وَالبَاطِنَةِ**) أي: التي لا ترى، مثل ما أودعه الله في قلبك من

الإيمان والتوكل وهكذا، **(قَدِيماً)** أي: التي أعطاك إياها الله عز وجل في وقت سابق، **(وَحَدِيثاً)** أي: ما هو أنت متلبس به من النعم الآن.

وقوله: **(وَالصَّلَاةُ)** الصلاة من الله: ثناءه على عبده في الملأ الأعلى، ويُصَلَّى على الأنبياء والرسل ويجوز أن يُصَلّى على غيرهم كما قال عليه الصلاة والسلام: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى»(١) يعني: يا رب اثن عليهم عندك في ملأ الملائكة، **(وَالسَّلَامُ)** دعاء بأن الله يسلم من تدعو له من الآفات والشرور.

وقوله: «وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ» هذان خبران بمعنى الدعاء مثل: المغفور له فلان؛ هذا خبر يراد به الدعاء يعني: اللّٰهُمَّ اغفر لفلان.

وقوله: **(عَلَى نَبِيِّهِ)** مأخوذ من النَّبَأ وهو الخبر، أو من النبوة والارتفاع لمقام مكان النبوة، **(وَرَسُولِهِ)** أي: المرسول من الله للثقلين، والفرق بين النبي والرسول ــ على القول الراجح ــ: أن الرسول: من أتى بشرع جديد، والنبي: من أتى إلى قوم يحكم بشرع من قبله؛ والدليل قوله عز وجل:قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَا ٱلتَّوۡرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٞۚ يَحۡكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسۡلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ﴾ [سورة المائدة:٤٤]، يعني: هناك أنبياء يحكمون بالتوراة مع أن التوراة أُنزلت على موسى، ونبينا محمد ﷺ نبي ورسول فأتى بشرع جديد، وأُمر ببيانه للناس.

قوله: **(مُحَمَّدٍ)** هذا علم على النبي عليه الصلاة والسلام يُعرف به، ولا يُعرف أنه قد سمي به أحد من قبل. «مُحَمَّدٍ» أي: قد جَمع خصالاً محمودة.

والمصنف رحمه الله دعا بأن الله يُثني في الملأ الأعلى، ويسلم من سيدعو له من كل آفة وشر لأربعة أصناف:

الصنف الأول: نبينا محمد ﷺ.

والصنف الثاني: قال: **(وَآلِهِ)** «الآل» إذا أطلقت وحدها فيراد بهم كل من اتبع النبي ﷺ كقوله عليه الصلاة والسلام: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ»(٢) أي: على جميع

(١) رواه البخاري (١٤٩٧)، ومسلم (١٠٧٨) من حديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه.

(٢) رواه البخاري (٣٣٧٠) ومسلم (٦٣٥٧) من حديث كعب بن عجرة رضي الله عنه.

المؤمنين من أتباع محمد، وإذا أطلق «الآل» مع الصحب فالمراد بالآل هم أهل بيت النبي ﷺ من المؤمنين، والصحب هم الصحابة رضي الله عنهم كما سيأتي.

والصنف الثالث ــ من الذين صلى وسلم عليهم ــ: قال: **(وَصَحْبِهِ)** أي: الصحابة رضي الله عنهم وهم: من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على ذلك، ونعت المصنف رحمه الله هذين الصنفين ــ وهم آل النبي ﷺ من قراباته من بني هاشم المؤمنين ــ، والصحابة بقوله: **(الَّذِينَ سَارُوا فِي نُصْرَةِ دِينِهِ سَيْراً حَثِيثاً)** أي: نصروه نصرا سريعاً، لم يتوقفوا في نصرة الدين ولم يبخلوا بأنفسهم ولا بأموالهم في نشر الإسلام.

الصنف الرابع ــ من الذين صلى وسلم عليهم ــ قال: **(وَعَلَى أَتْبَاعِهِمُ)** وهم أتباع كل من سبق من الرسول ﷺ، والآل، والصحب، **(الَّذِينَ وَرِثُوا عِلْمَهُمْ)** يعني: العلم أتانا من الصحابة، من قرابة النبي ﷺ ومن عموم الصحابة.

ثم بين أن الآل والصحابة أخذوا العلم عن الرسل فقال: **(وَالعُلَمَاءُ وَرَثَةُ الأَنْبِيَاءِ)**؛ لأن الصحابة وقرابة النبي ﷺ المؤمنين نقلوا لنا العلم بعد أن أخذوه من النبي ﷺ، قال: **(وَالعُلَمَاءُ وَرَثَةُ الأَنْبِيَاءِ)** وهذا قطعة من حديث[3]، **(أَكْرِمْ بِهِمْ وَارِثاً)** هذه صيغة تعجب، يعني: ما أعجب وما أكرم وما أحظى طلبة العلم الذين أخذوا ميراث الأنبياء، **(وَمَوْرُوثاً)** يعني: أكرم وأنعم بالذين أخذت منهم العلم من الصحابة وآل النبي ﷺ المؤمنين الذين أخذوه من النبي ﷺ.

وهو بهذا يبين لك أن كتابه مأخوذ من منهاج النبوة، ويذكرك بنعمة سلوكك لطلب العلم فقد أخذته من أفذاذ الرجال ــ من الآل والصحابة رضي الله عنهم ــ، فافرح بهذا العلم واشكر الله عز وجل على أن يسر لك العلم، وعلى أن هداك له، وادعُ ربك بأن الله ينفعك به، وأن يرزقك العمل به.

---

(٣) رواه أحمد (٢٢١٢٩) وأبو داود (٣٦٤١) والترمذي (٢٦٨٢) وابن ماجه (٢٢٣) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه.

أَمَّا بَعْدُ:

فَهَذَا مُخْتَصَرٌ يَشْتَمِلُ عَلَى أُصُولِ الأَدِلَّةِ الحَدِيثِيَّةِ لِلأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، حَرَّرْتُهُ تَحْرِيراً بَالِغاً؛ لِيَصِيرَ مَنْ يَحْفَظُهُ بَيْنَ أَقْرَانِهِ نَابِغاً، وَيَسْتَعِينُ بِهِ الطَّالِبُ المُبْتَدِي، وَلَا يَسْتَغْنِي عَنْهُ الرَّاغِبُ المُنْتَهِي.

(**أَمَّا بَعْدُ:**) هذا أسلوب من أساليب العرب للانتقال من المقدمة إلى الموضوع، وقد كان النبي عليه الصلاة والسلام يقول هذا اللفظ في خطبه كما في الصحيح، ولم يثبت عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: «وبعد»، وإنما «أَمَّا بَعْدُ»(٤)

قال رحمه الله (**فَهَذَا مُخْتَصَرٌ**) هذا وصف من المصنف رحمه الله لكتابه «**بُلُوغُ المَرَامِ**» قال: «مُخْتَصَرٌ» أي: ليس طويلاً، ومن أوجه اختصاره أنه حذف الأسانيد، ومن أوجه اختصاره أيضاً أنه يختصر في ذكر النسبة لمن خرجه فيقول مثلاً: (**أَخْرَجَهُ الأَرْبَعَةُ**) بدل من أن يقول: أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، ومن اختصاره أنه اقتصر على الشاهد.

وأما موضوع الكتاب فقال عنه رحمه الله (**يَشْتَمِلُ عَلَى أُصُولِ الأَدِلَّةِ الحَدِيثِيَّةِ لِلأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ**) يعني: أحاديث في الأحكام وقوله: «يَشْتَمِلُ عَلَى أُصُولِ» أي: أنه لم يحوي جميع الأحاديث، وإنما ذكر ما هو أصل في المسألة، «الأَدِلَّةِ الحَدِيثِيَّةِ» أي: أنه اقتصر على ذكر الأحاديث فقط، ولم يذكر آيات من القرآن في الأحكام، وقوله: «لِلأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ» أي: لم يذكر السيرة، أو التفسير، أو المواعظ، ونحو ذلك، وإنما اقتصر على الأحكام الشرعية.

وقوله: «لِلأَحْكَامِ» أي: ما يبنى عليه الشيء الشرعي، والمراد بالأحكام الشرعية هنا يعني: المقتضية للشرع، ويدخل فيها الأحكام التكليفية الخمسة: الواجب، والمسنون، والمباح، والمكروه، والمحرم. ويدخل فيها أيضاً الأحكام الوضعية من الصحة، والبطلان.

وأما عمل المصنف فيه فقال: (**حَرَّرْتُهُ تَحْرِيراً بَالِغاً**) «حَرَّرْتُهُ» أصل التحرير: التخليص يعني: خلصته من التعقيد، وخلصته من الغموض وجعلته واضحاً محبراً، «تَحْرِيراً بَالِغاً»

---

(٤) رواه البخاري (٧) ومسلم (٧٦١) من حديثي أبي سفيان وعائشة رضي الله عنهما.

البلوغ: هو الوصول إلى الشيء، يعني: حررته حتى وصل إلى ما أريده لطالب العلم؛ ليكون متقناً للأحكام.

ومقصد تصنيفه: هل هو للقراءة أم للحفظ؟ قال (**لِيَصِيرَ مَنْ يَحْفَظُهُ**) فهو متن للحفظ، وفائدة من يحفظه ذكر ذلك بقوله: (**لِيَصِيرَ مَنْ يَحْفَظُهُ بَيْنَ أَقْرَانِهِ نَابِغاً**) "الأقران": جمع قِرْنٍ وهو المثيل، «نَابِغاً» النبوغ هو الوصول للشيء، وهو الظهور، فتقول: نبغ في كذا. أي: ظهر في كذا، أي: أن من يحفظه يتميز من بين أقرانه ويظهر أمره برسوخه في العلم.

ومن فوائده قال: (**وَيَسْتَعِينُ بِهِ الطَّالِبُ المُبْتَدِي**) يعني: يتخذه عوناً له في طلب العلم؛ للرسوخ فيه، (**وَلَا يَسْتَغْنِي عَنْهُ الرّاغِبُ المُنْتَهِي**) يعني: لا يستغني عنه راغب العلم المنتهي في العلم بل يحتاج للرجوع إليه حتى مع اختصاره.

والمؤلف رحمه الله كغيره من العلماء استفاد ممن قبله، ــ ومرادهم في ذلك: تسهيل أمور الدين على الأمة ــ، فقد استفاد رحمه الله من كتاب «الإلمام» لابن دقيق العيد رحمه الله، كما استفاد أيضاً من كتاب «المحرر» لابن عبد الهادي رحمه الله، ولكونه متأخر عنهما وعن غيرهما من الكتب كان كتابه جامعاً شاملاً مختصراً للأحكام.

وَقَدْ بَيَّنْتُ عَقِبَ كُلِّ حَدِيثٍ مَنْ أَخْرَجَهُ مِنَ الأَئِمَّةِ؛ لِإِرَادَةِ نُصْحِ الأُمَّةِ.

فَالمُرَادُ بِالسَّبْعَةِ: أَحْمَدُ، وَالبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَهْ.

وَبِالسِّتَّةِ: مَنْ عَدَا أَحْمَدَ.

وَبِالخَمْسَةِ: مَنْ عَدَا البُخَارِيِّ وَمُسْلِماً، وَقَدْ أَقُولُ: الأَرْبَعَةُ وَأَحْمَدُ.

قال رحمه الله: (**وَقَدْ بَيَّنْتُ عَقِبَ كُلِّ حَدِيثٍ مَنْ أَخْرَجَهُ مِنَ الأَئِمَّةِ؛ لِإِرَادَةِ نُصْحِ الأُمَّةِ**) يذكر رحمه الله هنا اصطلاحه في التسمية عند التخريج، وبيَّن ما هو سبب ذكر التخريج عقب كل حديث فقال: (**وَقَدْ بَيَّنْتُ عَقِبَ**) أي: في آخر، (**كُلِّ حَدِيثٍ مَنْ أَخْرَجَهُ**) وهذا في جميع الأحاديث التي ساقها المصنف إلا في موطنين:

الموطن الأول: إذا كان يسوق قيداً أو شرطاً في الحديث السابق، فيذكر التخريج قبله فيقول: «**وَلِأَبِي دَاوُدَ:...**»، «**وَلِلتِّرْمِذِيِّ:...**» كذا وكذا.

والموطن الثاني: هو آخر حديث ساقه فقال: (**وَأَخْرَجَ الشَّيْخَانِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ**: **قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ**: «**كَلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ، خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي المِيزَانِ، سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللهِ العَظِيمِ**»)؛ ومراده بذلك أن يكون قد اختتم كتابه بحديث، وليس بذكر راوٍ.

وسبب ذكره تخريجه في الأحاديث قال: (**لِإِرَادَةِ نُصْحِ الأُمَّةِ**) النصيحة تسمى نصيحة إذا توفر فيها شرطان:

الشرط الأول: بذل المجهود فيما يقال، يعني: بتحري الصدق فيه والأمانة في ذكر الأقوال.

الأمر الثاني: سلامة الصدر للمنصوح فإذا كان في قلبك دَخَنٌ عليه أو حقد أو غل فهذه لا تسمى نصيحة، وإنما عتاب، وإذا كانت عند الناس تسمى تشهيراً، أو تعييراً وهكذا.

ومن النصح في ذكر من خرج الأحاديث:

الأمر الأول: لبيان الحديث الصحيح؛ ليعمل، وبيان الحديث الضعيف؛ ليعرف.

الأمر الثاني: ليعلم الحافظ والمستمع والقارئ للكتاب أن الأئمة الكبار اطلعوا على هذا الحديث وحكموا عليه إما بضعف أو بصحة.

الأمر الثالث: لبيان جهد العلماء السابقين في خدمة العلم.

الأمر الرابع: لمعرفة كتب الإسلام المسندة.

الأمر الخامس: ليكون المرء في دائرة هؤلاء؛ ليحشر معهم بإذن الله في الجنة.

والمصنف رحمه الله وضع اصطلاحاً له في كتابه بمن يتكرر تخريجه عنهم، والذين تكرر تخريجه لهم سبعة، وذكر غيرهم اثنين وأربعين عالماً، وخص سبعة؛ لكثرة رواياتهم في هذا الكتاب فقال: (**فَالمُرَادُ بِالسَّبْعَةِ: أَحْمَدُ**) وهو إمام الأئمة وتوفي سنة مئتين وأربعة، قال عن نفسه: «أنا أحفظ ألف ألف حديث» يعني: مليون حديث، والمراد بالحديث هنا: السند، وهو أحفظ الأئمة الأربعة رحمه الله.

والثاني: (**وَالبُخَارِيُّ**) أبو عبد الله محمد بن إسماعيل.

والثالث: (**وَمُسْلِمٌ**) بن الحجاج القُشَيري.

والرابع: (**وَأَبُو دَاوُدَ**).

والخامس: (**وَالنَّسَائِيُّ**)

والسادس: (**وَالتِّرْمِذِيُّ**)

والسابع: (**وَابْنُ مَاجَهْ**).

وهؤلاء الأئمة بعضهم تتلمذ على بعض، والقسم الآخر منهم كانوا في زمن متقارب مع من قبله، فمثلاً البخاري روى عن الإمام أحمد، والإمام مسلم تلميذ البخاري، والترمذي تلميذ أيضاً للبخاري، وابن ماجه قريب منهم في الزمن والمسكن، وكذا النسائي.

والاصطلاح الثاني قال: (**وَبِالسِّتَّةِ**) يعني: إذا قلت: رواه الستة (**مَنْ عَدَا أَحْمَدَ**) لكن ابن حجر رحمه الله لم يقل في بلوغ المرام: رواه الستة، وإنما وضع هذا الاصطلاح وأهمله رحمه الله.

والاصطلاح الثالث قال: (**وَبِالخَمْسَةِ: مَنْ عَدَا البُخَارِيِّ وَمُسْلِماً**) يعني: أخرج الصحيحين قال: (**وَقَدْ أَقُولُ**) يعني: عن هؤلاء الخمسة (**الأَرْبَعَةُ وَأَحْمَدُ**) ولم يقل رحمه الله في البلوغ: رواه الأربعة وأحمد، وإنما كان يقول: «**رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ**» وأحياناً يقول: «**رَوَاهُ الخَمْسَةُ**»، وسيأتي بإذن الله بقية اصطلاحاته.

وَبِالأَرْبَعَةِ: مَنْ عَدَا الثَّلَاثَةَ الأُوَلَ.

وَبِالثَّلَاثَةِ: مَنْ عَدَاهُمْ وَالأَخِيرَ.

وَبِالمُتَّفَقِ: البُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ، وَقَدْ لَا أَذْكُرُ مَعَهُمَا غَيْرَهُمَا.

وَمَا عَدَا ذَلِكَ: فَهُوَ مُبَيَّنٌ.

وَسَمَّيْتُهُ: «بُلُوغُ المَرَامِ مِنْ أَدِلَّةِ الْأَحْكَامِ».

وَاللَّهَ أَسْأَلُ أَلَّا يَجْعَلَ مَا عَلَّمَنَا عَلَيْنَا وَبَالاً، وَأَنْ يَرْزُقَنَا العَمَلَ بِمَا يُرْضِيهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

قال رحمه الله في بيان مصطلحاته في كتابه «بُلُوغُ المَرَامِ» قال: (**وَبِالأَرْبَعَةِ**) يعني: وإذا قلت رواه الأربعة قال: (**مَنْ عَدَا الثَّلَاثَةَ الأُوَلَ**) يعني: من عدا الإمام أحمد، والبخاري، ومسلم.

قال: (**وَبِالثَّلَاثَةِ**) يعني: وإذا قلت: رواه الثلاثة، (**مَنْ عَدَاهُمْ**) يعني: من عدا الثلاثة الأول (**وَالأَخِيرَ**) يعني: من عدا الإمام أحمد؛ لأنه هو أقدم السبعة، والبخاري، ومسلم، وابن ماجه. أي: أن الثلاثة هم: أبو داود، والنسائي، والترمذي.

ومن اصطلاحاته رحمه الله قال: (**وَبِالمُتَّفَقِ**) يعني: إذا قلت: متفق عليه (**البُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ**) يعني: أن البخاري ومسلماً اتفقا على تخريج هذا الحديث، وعلى هذا سار كثير من أهل العلم في مرادهم بالمتفق، أما المجد ابن تيمية رحمه الله في المحرر إذا قال: متفق عليه يعني: الإمام أحمد، والبخاري، ومسلم، قال: (**وَقَدْ لَا أَذْكُرُ مَعَهُمَا غَيْرَهُمَا**) أي: قد لا أذكر مع البخاري ومسلم غيرهما وإن كانوا رووه؛ لأن المقصود هو معرفة صحة الحديث وبهما تعرف صحته.

قال: (**وَمَا عَدَا ذَلِكَ**) يعني: السبعة، وعددهم الذين ذكرهم في كتابه اثنان وأربعون عالماً، قال: (**فَهُوَ مُبَيَّنٌ**) يعني: في موضعه، فإذا رواه عبد الرزاق قال: «رواه عبد الرزاق»، وإذا رواه الإمام مالك قال: «رواه الإمام مالك»، وهكذا.

فيكون بهذا عدد من نقل عنهم ابن حجر رحمه الله في البلوغ من الأئمة تسعة وأربعون عالماً رحمهم الله جميعاً

قال: (**وَسَمَّيْتُهُ**: «**بُلُوغُ الْمَرَامِ**) بلوغ: يعني: الوصول للشيء، «الْمَرَامِ» المقصد، يعني: هذا الكتاب يوصلك إلى مقصدك.

وفي ماذا مقصدك؟

قال: (**مِنْ أَدِلَّةِ الْأَحْكَامِ**») يعني: إذا كنت تقصد أحاديث في أدلة الأحكام فعليك بهذا الكتاب، فهو يوصلك إلى مرادك.

ثم قال داعياً ربه بقوله: (**وَاللَّهَ**) «وَاللَّهَ» مفعول به مقدم للفعل أسأل، (**وَاللَّهَ أَسْأَلُ أَلَّا يَجْعَلَ مَا عَلَّمْنَا**) يعني: من العلم الشرعي (**عَلَيْنَا وَبَالاً**) أي: يا رب لا تجعله علينا شدة في الحساب علينا يوم القيامة، وحجة علينا بسبب عدم العمل بما فيه؛ لذا قال: (**وَأَنْ يَرْزُقَنَا الْعَمَلَ بِمَا يُرْضِيهِ**)؛ لأن علماً بلا عمل متوعد عليه بل إن الله أخبر بأنه قد غضب عن طائفة من أهل الكتاب لما تركوا العمل بما علموا، فعِلم بلا عمل وبال، وعمل بجهل تخبط، وعلم وعمل هو سبب مرضاة الله، ثم قال: (**سُبْحَانَهُ**) أي: أنزهه تنزيهاً وأبعد عنه كل عيب؛ كاتخاذ زوجة أو ولد، أو نقص كالسِّنَةِ والنوم والتعب وغير ذلك، وقوله: (**وَتَعَالَى**) أي: تعاظم سبحانه وتعالى فهو في علو ذات وقدْر وقهر.

فيكون المصنف رحمه الله قد انتهى بهذا من مقدمته، ثم يذكر بعد ذلك الأحاديث في الأحكام الشرعية.

والله أعلم، وصلى الله وسلَّم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

تم بحمد الله